

استخدام بيانات مسح التربة لتقدير ضريبة الأراضي الزراعية

إبراهيم محمد أمين

قسم التربة والمياه / كلية الزراعة / جامعة صلاح الدين / أربيل. أقليم كردستان العراق – العراق

E-mail: Dr.Ibrahim_1947@yahoo.com

الخلاصة

نتيجة للدراسة الجارية بخصوص فرض ضرائب الأرض الزراعية، تبين أن هذه الضريبة تؤخذ بنسبة العشر. إلا أن فرض هذه الضرائب قد تطورت نتيجة دور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة مروراً بالدولة المتدخلة وإنهاءً بالدولة المنتجة الحديثة. أصبحت الضرائب أداة فعالة للسياسة المالية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد صدرت قوانين عديدة لتنظيم أحكام ضريبة الأرض الزراعية وتمثلت وعانها بالأرض الزراعية سواء زرعت أم لم تزرع، صالحة أو غير صالحة للزراعة. وينسب معينة من حاصلاتها، مستنديين على عناصر للقيمة الإيجارية، وفرضت الضريبة بمعدل يتراوح بين "15% - 1%" مستنديين على خبرة الخبراء في هذا المجال كما أكدت الدراسة بان استعمال الطرائق العلمية بالاستفادة من تقارير مسح وتصنيف التربة او استعمال المعادلات المتعلقة بصفات التربة، نحصل على تقدير عقلائي للضريبة أو فرضها على الأرض الزراعية على درجة من الانصاف والعدل. الكلمات الدالة: معامل ستوري، الصفات الشكلية للتربة، بيانات مسح التربة، ضرائب الارض.

تاريخ تسلم البحث: 2010/6/3 ، وقبوله: 2013/12/30.

المقدمة

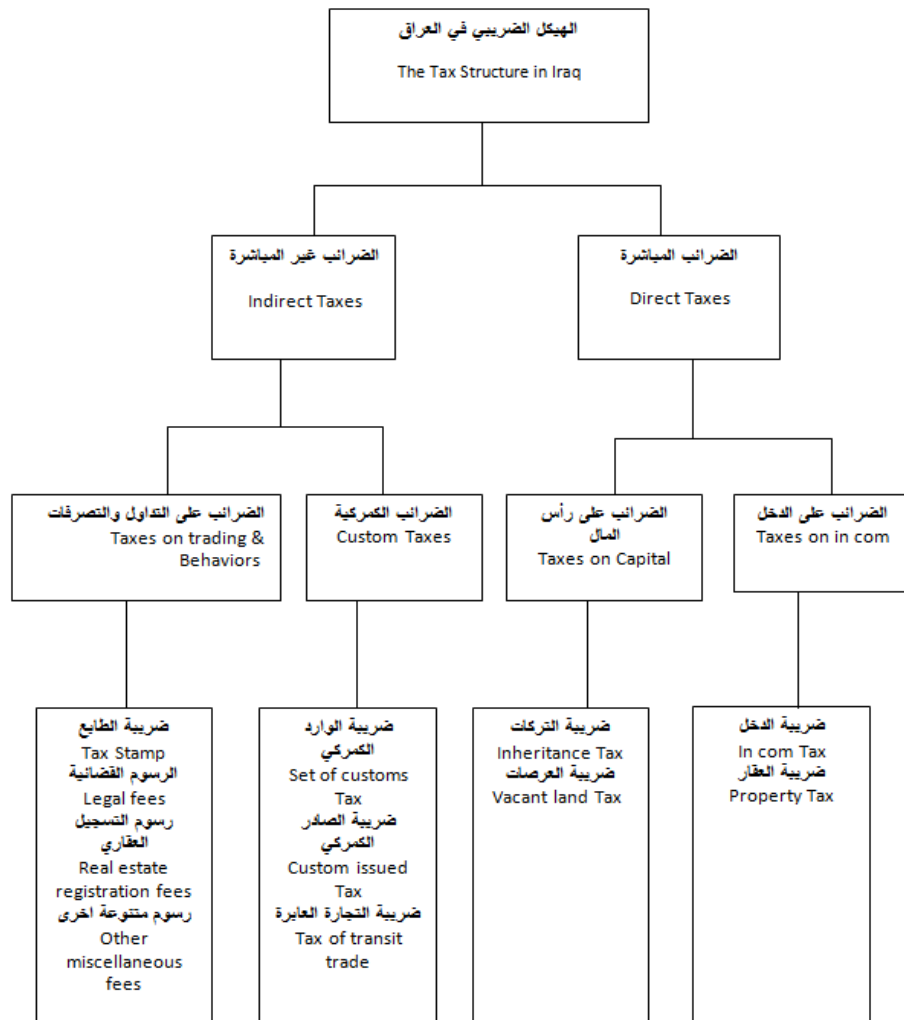
المعروف لدى مختصي مسح التربة والعاملين فيها بان المسح عملية مركبة ولها اصول وقواعد. وتعرف بانها عبارة عن مجموع العمليات التي تعنى بتشخيص وتصنيف التربة ونقل خصائصها ووقائعها البيولوجية من الطبيعة الى الوثائق مستخدمين كل الطرائق النوعية والكمية والمنطقية وان الوثيقة هنا تعني الخريطة.(العكدي، 1989). بعد تشخيص التربة وتصنيفها وتثبيتها على الخارطة، تحدد حدود مساحتها وتقارن بدقة مع التربة المتاخمة لها وتعرض ذلك بشكل تقرير حاوي كافة المعلومات الاساسية وغير الاساسية التي تتعلق بالخارطة وكيفية اعدادها وقراءتها واستخدامها من قبل المعنيين.

ان مجالات استخدام خرائط مسح التربة وما جاء في تقريرها كثيرة جدا وذلك لكثرة المعنيين بامور الاراضي في كل دولة، اذ لا بد لدارس الاراضي او مستخدمها لاي غرض من اغراضه معرفة تفاصيلها والتي هي معرفة حقيقة تربها منشأً وتطوراً وواقعاً وخصائصاً. سواء كانت هذه الاراضي زراعية أو غير زراعية عليه ان هذا البحث يتطرق الى الاغراض غير الزراعية وبالاخص الاغراض الاقتصادية التي تتعلق بامور البيع والشراء وتقديراتها والايجار وتقديره وامور الضرائب وتحديد قيم القروض المالية من قبل دوائر التسليف وخاصة في امور الضرائب وتقديرها بصورة علمية استنادا الى المعلومات الواردة في تقارير مسح التربة ومرفقها الخارطة لان الضريبة المقدره عن طريق الخبراء غير منصفة وغير عادلة الضرائب في العراق عامة وأقليم كردستان خاصة ليست بشئ غريب، حيث عرفت الضرائب فيه منذ بزوغ فجر الحضارة قبل الميلاد – أيام البابليين والأشوريين والأكديين مروراً بالفتح الإسلامي في عهد الخليفة العادل عمر بن الخطاب سنة 633 م، والذي عدل في مفهوم الضرائب وساقها نحو العدل والقدرة على الأداء.(السعدي، 1983) ولم يؤخذ ضريبة بلا قانون إلا ما كان معروفاً. كانت الضريبة تؤخذ بنسبة العشر من غلة الأرض الزراعية التي لم تكن مستغله وأستغله المسلمون. بقيت هذه الضرائب في العراق معروفة أيام الخلافة الأموية وحتى الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الأولى. بعد نيل العراق الاستقلال سنة 1921 بعيد ثورة العشرين وضع قانون ضريبة الدخل الذي أخذ بنظام الضريبة الموحدة على الدخل. إلا أنه أخذ به لأول مرة سنة 1927 بالرغم من كونه غير كاملاً حيث أستثنى دخول العقارات المؤجرة والعرضات وأخضعها لقوانين خاصة، كما أخضع الدخل الزراعي لضريبة خاصة.

بعد ثورة 14 تموز 1958، وإرساء النظام الجمهوري صدر عدد من القوانين لتنظيم الملكية الزراعية والضرائب، منها قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1959 الذي نظم الملكية، وقانون ضريبة الدخل المرقم 95 لسنة 1959، وقانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959 مستثنياً فيه الأراضي الزراعية بقانون خاص، وقانون ضريبة الدخل المرقم 113 لسنة 1982 موضحاً فيها فرق الضريبة عن بدلات إيجار الأراضي الزراعية. العمري (1979) وغير مستندة على تقارير مسح وتصنيف الأراضي وتقييمها وادارتها، ونظراً للتغيرات الكبيرة وبفقراتها الواسعة في مختلف جوانب الحياة في المجتمع العراقي عامة وكوردستاننا خاصة فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسة بعد ثورة 14 تموز 1958 والإنتفاضة المجيدة لشعب كوردستان في آذار 1991 وما يستلزم ذلك من إجراء تغيرات في هيكل النظام الضريبي الشكل (1) بما ينسجم مع تلك التغيرات وبروز أهمية الضرائب من خلال الدور الكبير الرئيسي الذي تقوم بها في تمويل النفقات العامة باعتبارها المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة، محمد (1999) وانطلاقاً من هذه الأهمية ولعدم وجود دراسات كافية، أكاد أن أقول عدم وجودها لحد الآن في مجال الضرائب بطريقة

علمية التي تستند على تقارير مسح وتصنيف التربة والأراضي وإدارتها تكمن سر أهمية هذه الدراسة الموسومة "استخدام بيانات مسح التربة لتقدير ضريبة الأراضي الزراعية" في دراسة المشكلة الكاملة في جمود القوانين التي تحكم الضرائب وبقائها على حالها، من إجراء تعديلات في نظام الهيكل الضريبي فضلاً عن الاعتماد على المعلومات والمواصفات الواردة عن الأراضي في تقارير مسح وتصنيف التربة والأراضي واستعمالها منسجماً مع التطورات الإدارية والإقتصادية والإجتماعية في العراق ومن ضمنها إقليم كردستان.

إن الفرضية في هذه الدراسة أتمدت على أن واقع النظام الضريبي (ضريبة الأرض الزراعية) الحالي لا ينسجم مع التغييرات الإدارية والاجتماعية والإقتصادية وخاصة بعد القرار المرقم (21) لسنة 1980 القاضي بإلغاء ضريبة الأرض الزراعية وعدم صدور تشريع جديد لحد الآن. إن فقهاء المالية لم يتفقوا على تعريف موحد للضريبة منهم من ركز على الجانب القانوني بوصفها "وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعاً قانونياً وسنوياً طبقاً لقدراتهم التكاليفية". والبعض الآخر عرفها عبارة (عن إقتطاع مالي تقوم به الدولة جبراً من ثروة الأشخاص الآخرين دون مقابل خاص). ومنهم من عرفها بأنها " فريضة مالية تستأديها من الأشخاص دون مقابل ". أن أكثر التعاريف شهرة بوصفها "أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة". (المحجوب، 1968). لا. اما التعريف الأحدث قانوناً "اموال تستحصل من المالكين تسلم لخزينة الدولة لأجل دعم الخزينة لتوسيع خدماتها". (العكدي، 1990).



الشكل (1): مخطط توضيحي لهيكل النظام الضريبي الحالي في العراق.

Figure (1): Schem of the structure of the current tax system in Iraq.

يهدف البحث الى:

1. توضيح الطريقة العلمية لفرض الضرائب وربطها بمسح وتصنيف التربة والاراضي وادارتها.
2. التعرف على اهم التغييرات الواجب اجراؤها على النظام الضريبي الحالي.

3. اقتراح نظام ضريبي للأراضي الزراعية وغير الزراعية ضمن الهيكل العام للنظام الضريبي المعمول بحيث يضمن حقوق المالك من جهة ويحقق المزيد من الواردات للدولة من جهة أخرى لغرض تحقيق وانجاح عملية البناء والتنمية في القطر عامة واقلية كردستان خاصة.
ان الدراسة تتضمن طريقة علمية لفرض الضرائب مستفيدين من المعلومات الواردة في تقارير مسح وتصنيف التربة والاراضي وادارتها والتي على اثرها نتحكم بعقلانية في تحصيل الضرائب بنسب عادلة ومقبولة ومنصفة.

مواد البحث وطرقه

ان هذه الدراسة اجريت استقرائياً معتمدين على المصادر المتوفرة ودراسات ورسائل جامعية وبحوث الوصف المورفولوجي الاصولي في عملية مسح وتصنيف التربة. هناك نظريات عديدة بخصوص الضرائب وانواعها ووعائها (ويعني مصادر الدخل التي يخضع أرباحه للضريبة) وكيفية استيفائها، لاجل استيفاء ضرائب الأراضي الزراعية كملكية دون الاستثمار الزراعي لأن دخل ملكية الأرض الزراعية غير دخل الاستثمار الزراعي، وان كان هناك تداخل بينهما، فالتفكير في فرض ضريبة معينة على أحدهما يوجب التفكير في فرض ضريبة على الآخر لذلك لا بد من وجود ضريبتين مستقلتين كل عن الأخرى تمام الاستقلال. (الصفار، 1983).

ضريبة الأرض الزراعية: إن أغلب الأراضي الزراعية في العراق منذ الفتح الإسلامي حتى العهد العثماني إخضعت لضريبة الخراج من جهة، وإخضعت بعض الأراضي الأخرى لضريبة العشر من جهة أخرى الحارس (1974). وكانت تفرض بنسبة 10% من مجموع ما تنتج الأرض من الغلال. واستمرت هذه الضريبة حتى بعد قيام الحكومة العراقية عام 1927 بتطبيق قانون رقم (42) وفرضت الضريبة بأسعار متفاوتة تتراوح بين 10% و30% وفقاً لطبيعة الأرض وطريقة ربيها وخصوبتها وعائديتها (الحارس و أخرون، 1985). بعد ذلك وفي عام 1931 ألغى القانون اعلاه وتعديلاته باحلال قانونين جديدين هما القانون رقم (83) لسنة 1931 "قانون رسوم الأستهلاك من المحصولات الزراعية" وفرضت بنسبة 10% على الحاصلات الزراعية في مواقع إنتاجها. وقانون رقم (85) لسنة 1931 "قانون استيفاء بدلات الايجار من الارض الزراعية وحق الماء" وفرضت بنسبة 1-15% وبحسب نوع ملكية الأرض وطريقة ربيها وقربها للأسواق دون التطرق الى خصائص ومواصفات أخرى للأرض والتي تظهرها تقارير مسح وتصنيف التربة و الأراضي. ألغى القانونين اعلاه بعد ثورة 14 تموز 1958/ بتطبيق القانون رقم (15) لسنة 1961 وبعده القانون رقم (60) لسنة 1961 – المنشور في جريدة الوقائع العراقية (العدد - 576 بتاريخ 16/9/1961) والذي كان اخر قانون لتنظيم احكام هذه الضريبة، حيث تمثلت وعانها بالاراض الزراعية سواء زرعت او لم تزرع وبنسب معينة من حاصلاتها لسنة كاملة مقدرة بنسبة 7% من قيمة التمور المصدرة و قيمة التنباك والتبغ المباعة لدائرة انحصار التبغ (الحارس/1974). إلا ان القانون لم يتناول مالك الأرض الذي لايقوم بزراعة ارضه بل يستأجره، فالمستأجر فقط هو الذي يخضع لضريبة الأرض الزراعية. وبعد صدور القانون رقم (21) لسنة 1980 القاضي بإلغاء ضريبة الأرض الزراعية وتكليف وزارة المالية باعداد تشريع جديد ومع شديد الأسف ورغم مرور حوالي ربع قرن ونيف من الزمن لم تتمكن الوزارة بإصدار تشريع جديد ولحد الآن. فقد بين أمين (1984) بأنه لا بد من وجود عناصر للقيمة الأيجارية التي تقوم بتحديد لجان متخصصة تأخذ بنظر الاعتبار عند التقدير كافة العوامل والظروف التي تؤدي الى تحديدها بشكل يبعدها عن شبه الصورية والمجاملة وتمثل هذه العوامل (العناصر) بطبيعة الأرض وصنفها ومساحتها، وطريقة ربيها والصراف فيها، وموقعها بقربها أو بعدها عن العمران والسوق وقيمتها الرأسمالية وأخيراً والأساليب المتبعة في الزراعة. إن هذه القيمة الأيجارية الأجمالية تصلح كأساس لتحديد الدخل الزراعي بعد إضافة الجزء المستثمر على اساس معدل إنتاج الدونم من الأرض مضروباً في سعر الطن للمنتوج الذي تحدد الدولة وفقاً لنوع الحاصل أو الغلة، وبمعنى آخر ان الأجمالي الذي يعتبر وعاء للضريبة (المستغلة او غير المستغلة) + المساحة المستثمرة + معدل إنتاج الدونم / طن + سعر الطن الواحد من المنتوج. فرضت هذه الضريبة بمعدل يتراوح بين 1% - 15% إن هذا التفاوت في فرض الضريبة ناتجة عن تنوع أصناف الأرض أو تنوع طرائق الري أو إلى الاختلاف في نوعية ملكية الأرض أو إلى مقدار طاقتها الإنتاجية المارة الذكر والموضحة في الجداول "3,2,1" والشكل (2).

لذا فإننا في الحالة الاعتيادية (الطبيعية) نستغل الصنف (A) لانتاجها العالية ونبعد عن زراعة الأصناف الأخرى من الأراضي. ومن هذا نرى أن الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة الضريبة الموضحة في (الجدول، 3).

الجدول (1): يوضح نسبة ضريبة الأرض وطريقة الري.

Table (1): Shows the land tax rate and method of Irrigation.

النسبة المئوية للضريبة PERSENTAGEOFTAX	طريقة الري Irrigation method
% 15	الاراضي الديمية (تسقى مطرا) by rain ALdemah landirrgated
% 10	الاراضي المروية بطريقة السيج Irrgated land in a run off
% 5	الاراضي المروية بطريقة المضخات Irrgated land inamauner pumps
% 1	الاراضي المروية بطرائق أخرى مختلفة Irrgated land inother different ways

الجدول (2): يوضح نسبة الضريبة و صنف الارض (نوع الملكية)

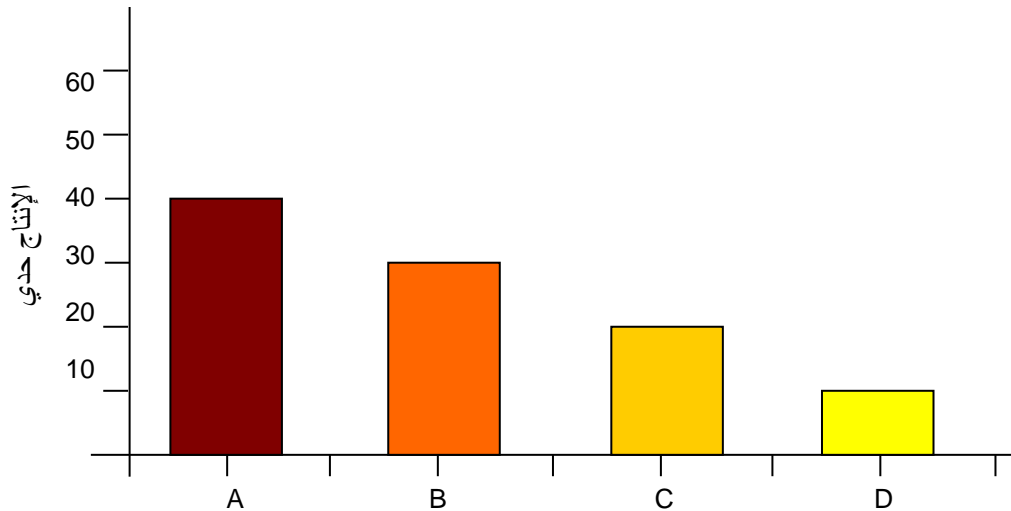
Table (2): Shows the tax rate category of the land (Typeof property)

النسبة المئوية للضريبة Percentage of tax	صنف الارض الزراعية (نوع ملكية الارض) Class of agriculture land (Type of land ownership)
% 15	الاراضي الاميرية الصرفة المروية سيجاً منتظماً pure public lands Irrigated christa
% 10	الاراضي المفوضة بالطابو المروية سيجاً منتظماً High lands Irrigated Baltabo christa regular

الجدول (3): يوضح تصاعد الضريبة تبعاً لتباين درجة الخصوبة لدونم من الأرض

Table (3): Shows the tax dealing on the varying degreeof fertility of acres of land.

الناتج الحدي للدونم الواحد من أنواع الأراضى تبعاً لخصوبتها Marginal product per acre of land types depending on soil fertility					وحدات العمل ورأس المال Unit labor & capital
E	D	C	B	A	صنف الخصوبة Fertility class
10	11	12	13	14	1
9	10	12	15	15	2
	9	11	13	16	3
		11	12	15	4
		10	11	16	5
		9	10	12	6
			9	11	7
				10	8
				9	9
-	% 1	% 5	% 10	% 15	نسبة الضريبة Tax percent



الشكل (2) : يوضح اصناف خصوبة الأرض وإنتاجها / الضريبة

Figure (2): Shows the varieties of soil and production fertility.

الذي يوضح أربعة أصناف من الأراضي المتنوعة الخصوبة و متدرجة من حيث الإنتاج الحدي (15، 25، 35، 50) كغم/ دونم.

ضريبة الدخل الزراعي:- هي الضريبة المفروضة على الناتج وليس على الأصل نظراً لطبيعته من حيث أعتبر الأرض بما فيها من اشجار وغابات أصولاً رأسمالية إلا أن التصرف بنتائجها تغير طبيعتها إلى منقول. وما يستخرج من الارض يعتبر غلتها التي تصبح محلاً لوعاء ضريبة الدخل.

يظهر من أعلاه وجود أختلافات او وجهات نظر مختلفة في تقييم الأرض الزراعية لاجل فرض الضريبة، من حيث تطبيق النقاط أدناه عند تحديد القيمة الأيجارية:-

1. **طبيعة الأرض**:- من حيث جودة الخصوبة أو متوسطها او ردايتها.
2. **صنف الأرض**:- من حيث كونها مفوضة بالطابو، او ممنوحة باللزعة، او مملوكة ملكاً صرفاً، أو موقوفة، او أميرية، او مؤجرة- لاتؤخذ الضريبة في تحديد الناتج لكونها اخذت عند تحديد القيمة الأيجارية.
3. **طريقة الإرواء**:- من حيث كونها تسقى سحياً منظماً أم غير منظم ام ديمي
4. **التقلبات في الناتج الزراعي** التي تطرأ من سنة إلى أخرى بالأخص في الأراضي الديمية – فتحدد أسعارها يكون من قبل الدولة.
5. **سعر الضريبة**:- تراعى عند تحديد القيمة الأيجارية لباختلاف طريقة الري أو طبيعة الارض الزراعية.
6. **إحتساب صافي الربح**:- تحتسب إستناداً إلى إحدى المعادلتين المبسطتين:-

المعادلة الأولى:- القيمة الأيجارية + المساحة المستثمرة × معدل إنتاج الدونم / طن × سعر الطن

$$200000 + (10 \text{ دونم} \times 3 \text{ طن} \times 10000 \text{ دينار})$$

$$= 200000 + 300000 = 500000 \text{ دينار القيمة الأجمالية، الخاضعة للضريبة.}$$

المعادلة الثانية:- مجموع إنتاج = معدل إنتاج الدونم / طن × المساحة المستثمرة.

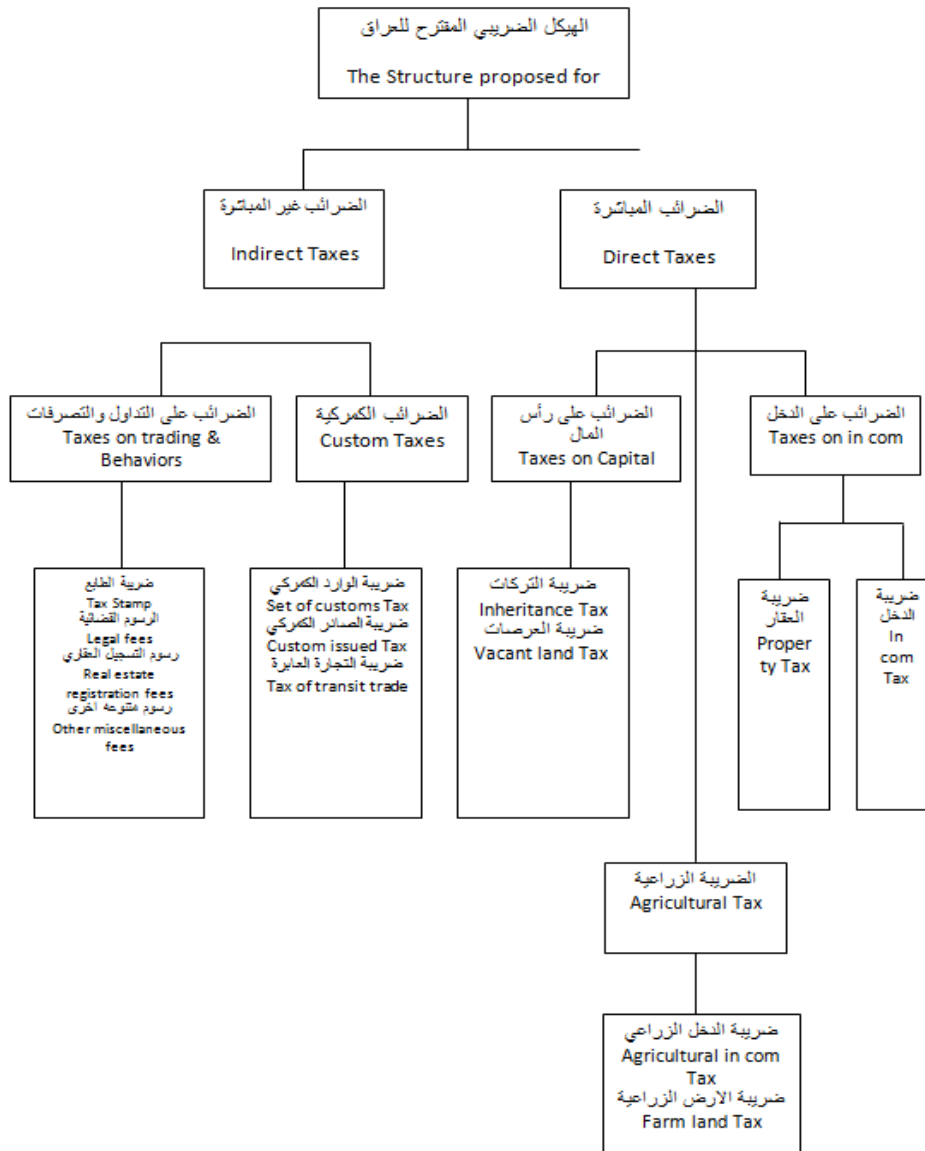
$$= 3 \text{ طن} \times 10 \text{ دونم} = 30 \text{ طن مجموع الإنتاج.}$$

$$\text{الدخل الزراعي} = \text{مجموع الإنتاج} \times \text{سعر المنتج} = 30 \text{ طن} \times 10000 \text{ دينار} = 300000 \text{ دينار}$$

$$\text{إجمالي الدخل الخاضع للضريبة} = \text{الدخل الزراعي} + \text{القيمة الأيجارية}$$

$$= 200000 + 300000 = 500000 \text{ دينار القيمة الأجمالية}$$

من القيمة أعلاه تطرح الأعباء المختلفة والمساحات ليبقى الصافي الذي يطبق عليه فرض ضريبة الدخل – من كل ماجاء في اعلاه نقترح الهيكل الضريبي المخطط من قبلنا في الشكل رقم "3" وذلك باضافة الضريبة الزراعية المتكونة من ضريبة الدخل الزراعي وضريبة الأرض الزراعية.



الشكل (3): مخطط توضيحي لهيكل النظام الضريبي في العراق المقترح من قبل الباحث.

Figur (3): Schema diagram of the structure of the tax system in Iraq proposed by the researcher

ربط الضرائب والقيمة الايجارية بمسح وتصنيف الاراضي: أن علم البيدولوجي يبحث ظروف وتكوين التربة والعوامل التكوينية التي تعطي لكل نوع من الأراضي صفات مميزة تختلف الواحدة عن الأخرى. أن مسح التربة تعتبر من أحد فروع علم البيدولوجي الذي يمثل حلقة الأتصال بين الدراسة العلمية الأكاديمية البحتة لعلم البيدولوجي والتطبيق العملي لهذا العلم.

عملية مسح التربة هي عملية منظمة لجمع اكبر ما يمكن من المعلومات عن المساحات المعينة من الأراضي عن طريق الملاحظات الميدانية (الحقلية) والاختيارات field obseration مع وصف تام لجميع الخواص والصفات والأوصاف الأرضية Soil characteristics, properties and qualities مع اخذ عينات ممثلة لأفاق التربة او الطبقات لتحليلها بالمختبر - وبهذا يمكننا الوقوف على اهم ظروف الأرض المدروسة ومن ثم توثيقها بشكل تقرير وخرائط مرفقة يستفاد منها للأغراض المختلفة (ستوري، 1933). ولما كانت اعمال مسح التربة وتصنيف وحدات التربة ومن ثم تصنيف الاراضي التي تعتمد على المعلومات والملاحظات المسجلة عن التربة المعنية خلال مسح التربة التي تعني بتشخيص وتوصيف وتصنيف الأراضي والتقرير المرفق المنظم حول تلك الأعمال الحاوية على معظم المعلومات المطلوبة في الأعمال الزراعية أو الهندسية. وهذه المعلومات ان تم تقييمه كمياً في إستعماله في تقييم الأراضي، لان مسح وتصنيف الأراضي بحسب الصفات الهامة لها يساعد على تحديد قيمة الأرض من الناحية الإقتصادية (سعر البيع والشراء) وربط الضرائب والقيمة الأيجارية لها على اساس علمي سليم. إذ إن المعروف في تقييم الأراضي هو ايجاد قيمة

عملية وعملية (اقتصادية او تصنيفية) من أنه يعطي لكل وصف قيمة أو تدرج. علماً بأن اي تقرير لمسح التربة لا يخلو من خارطة تصنيف الاراضي مرفقة بالتقرير. وبما للأسف ان اكثرية الناس وحتى من المثقفين بعلوم التربة لا يقدرّون قيمة هذه الخارطة. وكيفية الاستفادة منها من حيث معرفة درجة التربة من الناحية الاقتصادية، وقيمة التربة من الناحية الاقتصادية والقانونية وتسعير التربة من الناحية المالية.. وهي من الأمور المطلوبة والملحة في المحاكم ومصارف الإقراض والأئتمان فضلاً عن موضوع الضرائب.

بالنسبة الي الهيكل الضريبي في العراق: تبين من الهيكل المعمول به حالياً لايفي بالغرض، لذا فإننا اقترحنا تخطيطاً جديداً لموضوع من قبلنا والمنوه عنه في الشكل (3) وذلك باضافة هيكلية "الضريبة الزراعية" بفرعها "ضريبة الدخل الزراعي وضريبة الارض الزراعية". حتى يتكامل الهيكل الضريبي في العراق.

ان التوصيف الشرعي لموقع الأرض. legal land description وحدود المزرعة مهم جداً في كلتي المهام والمعاملات ومن ضمنها – وثيقة ملكية المزرعة – الحجة – التركات والوصايا الشخصية، وثائق البيع والشراء – كوثائق التعاقدات الفنية والمالية، وثائق الرهون والديون للمصارف الزراعية. معاملات الحقوق والضرائب، الخصومات التي تعرض على المحاكم. إن المهام المذكورة اعلاه جميعها ذات اهتمام بصورة عامة إلا اننا في دراستنا نخص بالحقوق والضرائب. لذا فإننا نؤكد على القيام بالإعتماد على مسح وتصنيف التربة والاراضي لكونه توصيفاً شرعياً لموقع الأرض. وانه مهم جداً او ذات اهمية كبيرة في كثير من المهام والمعاملات ومن ضمنها وثيقة ملكية الأرض – الحجة – التركات والوصايا الشخصية، وثائق البيع والشراء، ووثائق التعاقدات الفنية والمالية، ووثائق الرهون والديون للمصارف الزراعية ومعاملات الحقوق والضرائب وكذلك الخصومات التي تعرض على المحاكم. ان المهام المذكورة أعلاه ذات اهتمام بصورة عامة إلا اننا نخص بالحقوق والضرائب الذي من الواجب ربطها باعمال المسح وتصنيف التربة.

المخطط الجديد: فإننا أجرينا مخططاً جديداً معتمدين على عدد من المواصفات النظرية بشكل كمي، متخذين عدد من الصفات، ووضعناها بشكل تدريجي علمي متغاير لكل صفة من هذه الصفات ووضع قيمة لكل تدرج معبراً عنها بنسبة مئوية، ثم نجد موقع هذه النسبة في تصنيف تدريجي – جدول (4) الموضوع من قبلنا.

تطبيق معادلة ستوري المحورة بما يتلائم وظروفنا والتي هي:

$$\text{Storie index} = A \times B \times C \times X$$

حيث ان:

- A = صفات البيدون (المقطع) ونهتم هنا بسمك البيدون معطية درجات لكل سمك.
- B = النسجة لعموم البيدون، حيث أخذنا النظام الخماسي.
- C = الإنحدار، وقد صنفناه الى ستة أصناف.
- X = صفات أخرى.

وبحسب قناعتنا وخبرتنا في موضوع التربة والاراضي بالنسبة الى الصفات الأخرى (X) والتي تؤثر في درجة التربة من الناحية المالية والإقتصادية، وقيمة التربة من الناحية الاقتصادية والقانونية، وتسعير التربة من الناحية المالية والتي يجب ان تؤخذ في الحسبان و الموضحة في الجدول (4) والتي هي: - البزل:- وقسمناه: الى ستة اصناف متدرجة.

- الخصوبة:- يقصد به المواد المغذية الرئيسية الثلاث N.P.K أيضاً ستة اصناف متدرجة.
- الملوحة (Ecc):- ستة اصناف متدرجة.
- التعرية (درجة التعرية):- ستة اصناف متدرجة.
- التغدق:- قسمت الى ستة اصناف متدرجة.
- الحجرية:- قسمت الى ستة اصناف متدرجة.
- الأفق الأصم:- قسمت الى ستة اصناف متدرجة.
- القرب والبعد من المدن:- قسمت الى ستة اصناف متدرجة.
- المواصلات:- قسمت الى ستة اصناف متدرجة.
- الحالة الاجتماعية:- قسمت الى ستة اصناف متدرجة.
- الحالة الأمنية:- قسمت الى ستة اصناف متدرجة.
- إمكانية التطور خلال (25) سنة:- قسمت الى ستة اصناف متدرجة.

أستخراج دليل / معامل ستوري: يضرب الدرجات أو المديات الموضحة في الجدول ببعضها لكل صفة مذكورة في الجدول لإستخراج معامل / دليل ستوري.

مثال لتطبيق المعادلة: إذا كان معامل ستوري 990 ولدينا إنتاج 800 كغم / دونم والسعر 100000 دينار/طن، وإذا كان لدينا الانتاجية 200كغم / دونم ومعدل ستوري 100.

ستوري	إنتاج	سعر السوق
990	800	100000
100	200	س

$$2525.25 = \frac{100 \times 100000 \times 200}{800 \times 900} = \text{س}$$

إن الأجراء او الطريقة أعلاه لإحتساب السعر يكون:-

1. أقرب الى الحقيقة. 2. فيها سعر السوق. 3. فيها انتاجية وصفات بيولوجية.

إن السعر المقدر في أعلاه تكون أقرب إلى الحقيقة، لذا وعلى هذا الأساس "السعر أو القيمة تفرض الضريبة.

الجدول (4): يوضح الصفات الاخرى (X) التي تضاف الى معامل ستوري

Table (4): Shows other characterization(x) which added to storie index.

المدى / الدرجة أو النسبة المئوية Range dgree or percent ratio						الصفات characters
						الدرجة degree
أكثر من 6 inchs	inchs 6 – 4	inchs 4 – 3	inchs3 – 2	inchs2 – 1	inch 1	سمك الأفق Horizon depth
100- 80	-8 – 50	50 - 40	40 - 30	30 – 20	2 – 5	
ناعمة حصوية Stony smooth	خشنة coarse	معتدلة النعومة Moderate smooth	معتدلة الخشونة moderatecoarse	ناعمة smooth	متوسطة middle	النسجة Texture
70	70 – 50	90 - 50	90 - 30	70 – 50	100	
أكثر من 45%	%45-%30	%30-%16	%15-%9	%8-%3	%2-%0	الانحدار Slope
15	50 – 80	80 - 70	95 - 80	100– 85	100	
ردئ جداً very bad	ردئ bad	ردئ معتدل bad moderate	متوسط middle	جيد good	ممتاز excellent	صنف الأرض Land class
أقل من 10	19 – 10	39 - 20	59 – 40	60- 79	100-80	
ردئ جداً very bad	ردئ bad	ناقص incomplete	متوسط middle	جيد good	ممتاز excellent	البيزل Drainage
درجات مختلفة	40 – 10	70 - 40	80 – 60	90 – 80	100	
فقيرة جداً very poor	فقيرة poor	معتدلة moderate	جيد good	عالية high	عالية جداً very high	الخصوبة Fertility N.P.K
60 - 50	80 – 65	85 - 65	95 – 85	100- 95	100	
أكثر من 16 more than	16 – 12	12 - 8	8 – 4	4 – 2	بدون ملح without salt	الملوحة Salinity
5	60	25	45	70	100	
درجة 5/ digree	درجة 4/ digree	درجة 3/ digree	درجة 2/ digree	درجة 1/ digree	بدون without	التعرية Erosion
20	40	60	80	90	100	
على السطح on surface	m / م 0,5- 1	m / م 1- 1,5	m / م 2-1,5	m / م 2,5 - 2	بدون without	الأفق الأصم Hard pan or Hard horizon
2	4	6	24	30	36	
صنف 6 class	صنف 5 class	صنف 4 class	صنف 3 class	صنف 2 class	صنف 1 class	الحجرية Stoniness
3	7	14	21	28	35	
2شهر-سنة month-year	4 شهر-سنة month-year	6 شهر-سنة month-year	8 شهر-سنة month – year	10 شهر/سنة month-year	طول السنة during year	التغدق Gleyzation
100-90	90 – 80	80 - 60	60- 40	40- 20	20 – 5	
100-80 كم km.	80-60 كم km.	60-40 كم km.	40-20 كم km.	20- 0 كم km.	داخل المدينة inside city	أقرب والبعد من المدينة Farness from city
أقل من 25 متعلمين	25 -40 أنصاف متعلمين	40 -55 أمية illiteracy	55 -70 عشائرية	70 – 85 متنقلة	80 -100 بدوية	الحالة الاجتماعية

educated	half educated		tribal	moving	bedouin	Social stage
90 - 65	65 - 50	50 - 35	35 - 20	35 - 20	20 - 0	
10 مرات again	8 مرات again	6 مرات again	4 مرات again	2 مرة again	ممتاز excellent	حالة الأمان Security stage
10 - 25	25 - 40	40 - 55	55 - 65	65 - 80	80 - 100	
25 سنة year	20 سنة year	15 سنة year	بعد 10 سنوات after ten year	بعد 5 سنوات after five year	أول سنة first year	أمكانية التطور Devolution possibility
10	20	30	40	50	60	
other chars x الأصفات الأخرى						

النتائج والمناقشة

يظهر من نتائج الدراسة وما جاء في الجداول 1، 2، 3 ان هناك جمود في دراسة المشكلة الكاملة في جمود القوانين التي تحكم الضرائب ويقائها على حالها بالرغم من تكليف وزارة المالية بعد صدور القانون (21) لسنة 1980 باعداد تشريع قانون جديد رغم مرور حوالي ربع قرن ونيف من الزمن ولحد الآن لم تتمكن وزارة المالية باصدار تشريع جديد. اما بالنسبة الى تقدير الضرائب على الأراضي الزراعية، فقد أظهرت الدراسة وجود نوع من المواصفات العامة التي اعتمدت عليها والذي يعتمد على المخمينين من أهل الخبرة إستناداً الى مواصفات ظاهرة بسيطة.

إن فرض هذه الضرائب وبهذه الكيفية على الأراضي لا يحقق العدالة على فرض الضريبة على المكلف، لذا لا بد ان يكون هناك مقياس او معيار علمي يعتمد عليه كما تبين من الهيكل المعمول حالياً (شكل 1) لا يفي بالغرض المنشود لفقدها او عدم احتوائها على هيكلية الضريبة الزراعية بفروعها (ضريبة الأرض الزراعية وضريبة الدخل الزراعية) فهذا أن المخطط المهيأ من قبلنا (الشكل، 2) والمضافة الى الهيكل القديم تؤدي الى تكامل الهيكل الضريبي في العراق، فضلاً الى (الجدول، 4) الموضوع من قبلنا ومبيناً فيه عدد من الصفات النظرية والكمية للتربة والموضوعة بشكل تدريجي علمي متغاير لكل صفة من هذه الصفات مع وضع قيمة لكل صفة بشكل تدريجي معبراً عنها بنسبة مئوية وتطبيق معادلة ستوري المضاف إليها مواصفات اخرى كالمبين في (الجدول، 4) والموضوعة تحت الصفات الأخرى (X) والتي يجب ان تؤخذ في الحسبان لاحتساب السعر الذي يفرض عليه الضريبة، والذي يكون اقرب الى الحقيقة وفيها سعر السوق المعتمدة على الانتاجية وصفات بيولوجية.

مما سبق نستنتج من الدراسة ان فرض الضرائب الزراعية غير منصفة في الوقت الحاضر لاجرائها حسب تخمين الخبراء من جهة ودون الاعتماد على مواصفات التربة في تقارير مسح وتصنيف التربة من جهة ثانية. كما ان الهيكل الضريبي في العراق خالية من فقرة "الضريبة الزراعية" المتضمنة ضريبة الدخل الزراعي، وضريبة الارض الزراعية.

لذا فإن المقترح الوارد في البحث بالاعتماد على تطوير دليل ستوري لفرض الضريبة الزراعية معتمدين على عدد من المواصفات النظرية بشكل كمي والموضوعة بشكل تدريجي ومعبراً عنها بنسب مئوية تكون ادق وواضح طريقة لاحتساب سعر المنتوج التي تفرض الضريبة بموجبها لكونها الأقرب الى الحقيقة من جهة وفيها سعر السوق من جهة ثانية، وفيها انتاجية وصفات بيولوجية من جهة اخرى. ان السعر المقدر مثلما جاء في اعلاه تكون اقرب الى الحقيقة والانصاف لفرض الضريبة الزراعية بصورة عادلة.

USING SOIL SURVEY FOR DETERMINING AGRICULTURAL LAND TAXES

Ibrahim Mohamed Amin

Salahaddin university – Erbil Kurdistan Region Iraq

E-mail: Dr.Ibrahim_1947@yahoo.com

ABSTRACT

The Present Study shows that the agricultural Land taxes represent 1/10 percentage. But now these taxes developed as a result of floor of the state and passing from guard state to interference state to end by recent producer state. The taxes became as active tool for the policy of financial and realization of goals for economic and social development. Many laws published to organize the rules of agricultural land taxes which its receptacle deal with agricultural land, cultured or un- cultured, virtuous or not virtuous for tillage and with a certain percentage of produce depending on the elements of rent value. And the taxes were imposed with an average from "1% to 15%", depending on the experience of experts in this

field. Our study confirms that, by using soil survey and classification and its attached map, and using equations deals with properties of soil, we get a rational estimation of tax or imposition on agricultural land in an equity and justice grade.

Keywords: storie index, soil morphological characteristics, soil survey data, land taxes.

Received: 3/6/2010, Accepted: 30/12/2013.

المصادر

امين، مدحت عباس، (1984). دراسات وبحوث ضريبية " وزارة المالية " الهيئة العامة للضرائب ص36-41.
الحارس حكمت واخرون، (1985) " التشريعات المالية والتجارية " دار التقني للطباعة والنشر. بغداد. العراق - ص134.

الحارس حكمت، (1974). السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق طروحة دكتوراه، دار وهدان للطباعة والنشر - القاهرة - مصر.

السعدي، عبدالله جمعان سعيد، (1983) " سياسة المال في الاسلام في عهد عمر بن الخطاب.

صالح، شيرير علي. (1999) " واقع النظام الضريبي في العراق وافاق تطوره في اقليم كردستان - العراق

الصفار، احمد سلمان، (1983) " السياسة الضريبية في العراق " رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل ص5.

العكدي، وليد خالد حسن علي، (1989) " بيدولوجي " مسح وتصنيف الترب " وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - كلية الزراعة، قسم التربة، مطبعة جامعة الموصل.

العكدي، وليد خالد حسن علي، (1990) " ادارة الترب واستعمالات الاراضي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كلية الزراعة قسم التربة - مطبعة جامعة الموصل.

العمرى، هشام محمد صفوة، (1979) " اتجاهات المشرع العراقي في ضريبة الدخل " شرح قانونية ضريبة الدخل لسنة (1959) المعدل- دراسة مقارنة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد. مطبعة المعارف بغداد

العمرى، هشام محمد صفوة، (1989)، " الضرائب علي الدخل " مطبعة الجاحظ، بغداد.

المحجوب، رفعت، (1968)، المالية العامة - الكتاب الثاني الايرادات العامة، دار النهضة " القاهرة، ص28.

محمد خمي موسى (1999)، " واقع الضريبة في اقليم كردستان العراق-دراسة اقتصادية تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك - ص53-50.

Storie R., Earl. (1933) "The classification and evaluation of the soil of western sandiegu county" *California - Cailifornia Agricultural Experiment. Station. Bulletin. 552; 1-41.*